Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد الثامن عشر || تاريخ الإصدار 2026-09-20

أثر رواتب موظفي الدولة في السوق المحلية في العراق: دراسة تحليلية

The Impact of Government Employees' Salaries on the Local Market in Iraq: An Analytical Study

م.م يوسف هنون طعمة

Asst. Lect. Yousif Hanoun Tu'ma

م م محمد غالب عبد الأمير

Asst. Lect. Mohammed Ghalib Abdul-Amir

ماجستير محاسبة

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61856

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
رواتب موظفي الحكومة في العراق أمر حيوي جداً في الاقتصاد العراقي نظراً لوجود قاعدة كبيرة من موظفي الحكومة وأن عدد كبير من الأسر يعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على رواتب الحكومة. تمثل الرواتب المصدر الرئيسي من خلاله يتم تداول نفقات الحكومة في السوق المحلية حيث أن معظم رواتب الموظفين تنفق في الغالب على شراء الغذاء والإيجار والنقل والتعليم والرعاية الصحية والسلع والخدمات التي بدورها يكون لها تأثير على الطلب المحلي وحجم المبيعات والسيولة في السوق. لا تقتصر تأثيرات الرواتب على جانب الطلب فقط بل يمكن أن تمتد إلى الأنشطة التجارية والإنتاجية والتشغيلية وذلك بناءً على قدرة الاقتصاد المحلي على الاستجابة لطلبها. زيادة الدخل في حالة توسع الإنتاج المحلي يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي وتطوير النشاط التجاري ولكن إذا زادت النفقات بسرعة وتجاوزت قدرة العرض المحلي فربما يتم تحويل بعض الطلب إلى منتجات مستوردة أو يضغط على الأسعار. وهذه العلاقة صحيحة بشكل خاص في العراق بسبب الاعتماد على عوائد النفط وقاعدة الإنفاق الكبيرة. وفقاً للتقرير الذي نشره صندوق النقد الدولي في عام 2025 فإن إصلاح ميزانية الأجور الحكومية وتطوير الإيرادات غير النفطية ودعم نمو القطاع الخاص هي القضايا الحيوية التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل استدامة المالية العامة والنمو الاقتصادي. يقدم هذا المقال اقتراحاً بتوزيع دفع رواتب موظفي الحكومة على مراحل خلال الشهر بدلاً من التركيز في فترة واحدة.وينطلق هذا الاقتراح من فكرة أن توزيع التدفق النقدي على فترات متساوية قد يدعم استقرار النشاط التجاري وتوزيع السيولة وتسوية الموسمية في الطلب. ولكن هذا الاقتراح يتطلب أولاً بحثاً كمياً وبنكياً وخطأ الاعتقاد بأن هذا النهج سيؤدي تلقائياً إلى مستوى أقل من التضخم حيث أن التضخم يعتمد على العديد من العوامل بما في ذلك السيولة والطلب والعرض وسعر الصرف وتكلفة الواردات.

الكلمات المفتاحية: رواتب موظفي الحكومة، السوق المحلية، العراق، القوة الشرائية، الإنفاق الاستهلاكي، الطلب الكلي، التضخم، السيولة النقدية، الأسعار، القطاع الخاص، السياسة المالية.

Abstract:

Salaries of government employees constitute a significant factor of the Iraqi economy owing to the high share of public employment and the fact that many households rely on income from the government. Salary constitutes an important channel via which the government expenditure is transmitted to the domestic market; employees spend their income on buying goods and services such as foodstuffs, houses, transport, education, healthcare, and others. In this way, the level of the domestic demand, liquidity, sales, and commercial activity are influenced.

The influence of the salary on the economy depends not only on its amount but also on the ability of the domestic production to respond to it. If the rise in income is associated with growth of the domestic production, then the salary may stimulate economic activity and develop local firms. However, when the growth of the demand outpaces the domestic production, some additional demand will be oriented toward import and pressure on the prices may arise.

The problem is especially actual for Iraq owing to the country's reliance on oil revenue and a considerable amount of recurrent public expenditure. The International Monetary Fund pointed out in its assessment for 2025 that the reform of the public wage bill, increase of non-oil revenue, and development of the private sector are important aspects of the sustainable fiscal policy and economic growth.

This work also suggests studying the system in which the government salaries are paid in different periods of the month. In this case, the distribution of the liquidity and commercial activity may become steadier. However, the proposal requires an empirical verification, and the schedule of the salaries cannot be considered as the solution of the problem of inflation since the inflation rate is determined by various factors – fiscal, monetary, supply-side, exchange rates, and others.

Keywords: Government employees' salaries, local market, Iraq, purchasing power, consumer spending, aggregate demand, inflation, liquidity, prices, private sector, fiscal policy.

المقدمة

رواتب موظفي الحكومة من بين النفقات الرئيسية التي تقوم بها حكومة العراق ولها أهمية اقتصادية واجتماعية نظراً لتوسع القطاع العام وتعتمد العديد من الأسر على دخل الحكومة .وبالتالي فإن دفع الرواتب في أوانها ليس مجرد مسألة إدارية بل هو مرتبط بشكل مباشر بعملية النفقات والاستهلاك والسيولة ونشاط الأعمال في السوق المحلي . يقوم موظفو الحكومة بدور مزدوج في هذا الصدد حيث أنهم في نفس الوقت هم المستفيدون من الدخل من الميزانية العامة و يقومون بحقن الجزء الأكبر من دخلهم في الاقتصاد من خلال شراء السلع والخدمات . ونتيجة لذلك يتحرك المال من الموظف إلى التاجر ومن التاجر إلى المورد والمنتج والعامل ، مما يخلق سلسلة من التيارات الاقتصادية في السوق . لقد زادت الحاجة إلى دراسة هذه المسألة نظراً لزيادة الإنفاق الحكومي والاعتماد الكبير على إيرادات النفط . ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن الاعتماد الكبير على النفط بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة رواتب الحكومة هو من مشاكل الاستدامة المالية ويوصي الصندوق بتخفيض نفقات الأجور وتطوير مصادر الدخل غير النفطية وتشجيع القطاع الخاص . كما تثبت إحصائيات البنك الدولي أن إدارة ميزانية الأجور في العراق كانت دائماً تعيقها تعدد أنظمة الرواتب والإدارة اللامركزية للمعلومات عن موظفي الحكومة مما يجعل من الضروري إنشاء نظام موحد للمرتبات ومراقبة النفقات الحكومية .وبالتالي ففي بحث العلاقة بين رواتب موظفي الحكومة والسوق المحلي في العراق فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط زيادة أو تقليل الرواتب ولكن أيضاً مشكلة انتظام دفع الرواتب، ووقت تدفق الأموال، ومستوى القوة الشرائية، ومستوى الإنتاج المحلي، وحجم الواردات، والسعر، وسيولة البنوك ونشاط الأعمال . يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين رواتب موظفي الحكومة والسوق المحلي في العراق وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية لهذه العلاقة وتقديم مقترح بحثي فيما يتعلق بتوزيع تواريخ دفع الرواتب في الشهر ومساهمتها المحتملة في تنظيم السيولة ونشاط الأعمال .

المبحث الأول :منهجية البحث

أولاً :مشكلة البحث

من العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلكين من حيث الإنفاق وعمليات الشركات هو انتظام رواتب الموظفين الحكوميين .والمشكلة البحثية هي أن زيادة أو انتظام الرواتب قد يساهم في نمو القوة الشرائية والطلب على المنتجات والخدمات ولكن التأثير النهائي سيعتمد على قدرة الاقتصاد المحلي على تزويد الحجم المطلوب من السلع والخدمات .فإذا كانت الإنتاجية المحلية صغيرة فعلى الأقل جزء من الطلب المتزايد قد ينتج عنه استيراد أو زيادة في الأسعار .بالإضافة إلى ذلك فإن توجيه مدفوعات الأجور على أساس قصير الأجل خلال الشهر قد يزيد من الطلب والسيولة في بعض الأيام المحددة من الشهر ويقلل من مستوى النشاط في الأيام الأخرى .

أسئلة البحث الرئيسية

كيف تؤثر رواتب الموظفين الحكوميين على النشاط في السوق المحلي في العراق وإلى أي مدى يمكن لإدارة توقيت صرف رواتبهم أن تؤدي إلى توزيع منتظم للسيولة والأنشطة التجارية؟

أسئلة البحث الفرعية

كيف تؤثر رواتب الموظفين الحكوميين على القوة الشرائية للعائلات؟
كيف تؤثر الرواتب على الطلب على السلع والخدمات؟
ما هي العلاقة بين الرواتب والأنشطة التجارية المحلية؟
هل يمكن أن تؤدي الرواتب المرتفعة إلى التضخم في حالة وجود قدرات إنتاجية محدودة في المنطقة؟
كيف يؤثر انتظام صرف الرواتب على استقرار نفقات العائلة؟
هل من الممكن أن يساعد تشتت توقيت صرف الرواتب خلال شهر واحد في تنظيم تقلبات النشاط التجاري؟
ما هي الشروط لمثل هذا النهج من حيث البنوك والإدارة؟

ثانياً :أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1.تحديد فكرة رواتب الموظفين الحكوميين وأهميتها الاقتصادية في السوق.
2.تحديد العلاقة بين رواتب الحكومة وقوة الشراء.
3.إجراء بحث حول تأثير الرواتب على الإنفاق الاستهلاكي والطلب المحلي.
4.إجراء بحث حول العلاقة بين الرواتب وحركات أسواق التجارة والخدمات والسلع.
5.تحديد التأثيرات المحتملة للرواتب على الأسعار والتضخم.
6.إجراء بحث حول العلاقة بين إنفاق الرواتب والاستدامة المالية.
7.إجراء بحث حول تأثير الاعتماد العالي على القطاع العام في سوق العمل العراقي.
8.اقتراح سياسة لتوزيع مواعيد صرف الرواتب في الشهر بشكل تدريجي.
9.تحديد إيجابيات وسلبيات هذه السياسة والمشاكل المحتملة المرتبطة بها.
10.تقديم توصيات قد تساعد في تحقيق التوازن الصحيح بين دعم السوق والاستدامة المالية.

ثالثاً :أهمية البحث

أهمية هذا البحث ترتبط بأن رواتب الموظفين الحكوميين تعتبر من أهم مصادر الدخل للعائلات العراقية وبالتالي أي تغير في حجمها أو فترة صرفها يمكن أن يؤثر على السوق المحلي .ويمكن توضيح أهمية هذا البحث من خلال العوامل التالية:

1. الأهمية الاقتصادية حيث أن الرواتب هي أساس الدخل المتاح للعائلات وبالتالي لها تأثير على الاستهلاك والطلب على السلع والخدمات فكلما زاد نصيب الدخل المحلي للسوق زادت فرص تأثير ذلك على التجار والمنتجين ومقدمي الخدمات.
2. الأهمية الاجتماعية حيث أن استقرار الدخل يساعد العائلات على تخطيط نفقاتها خلال الشهر خاصة فيما يتعلق بالغذاء والسكن والتعليم والنقل والخدمات الأساسية .لهذا له تأثير إيجابي على ديناميكيات السوق.
3. الأهمية المالية حيث تشكل رواتب الموظفين الحكوميين جزءاً مهماً من نفقات الحكومة العراقية وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن السيطرة على نمو الرواتب هو أحد المجالات الضرورية للإصلاح المالي بالإضافة إلى تطوير مصادر الدخل غير النفطية.
4. الأهمية النقدية والبنكية حيث أن صرف الرواتب من خلال النظام المصرفي يمكن أن يسهل من توسيع الخدمات المصرفية ومراقبة التدفقات المالية وبالتالي يزيد من السيولة الإلكترونية بدلاً من النقدية (ماستر كارد).
5. الأهمية المتعلقة بالقطاع الخاص حيث أن رواتب الحكومة لها تأثير على سوق العمل حيث يمكن أن يجعل العمل في الوكالات الحكومية أكثر جاذبية من العمل في القطاع الخاص وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى ذلك كأحد العوامل المؤثرة على سوق العمل والإنتاجية في العراق.
6. الأهمية العملية حيث يقدم البحث فرضية يمكن فحصها وهي توزيع تواريخ صرف الرواتب على مدار الشهر لمعرفة تأثيرها على النشاط التجاري والسيولة.

رابعاً :فرضيات البحث

1. الفرضية الأولى :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رواتب موظفي الدولة ومستوى الطلب المحلي (في السوق المحلية)
2. الفرضية الثانية :توجد علاقة بين انتظام صرف الرواتب ومستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر
3. الفرضية الثالثة :يؤثر ارتفاع الرواتب الحكومية في النشاط التجاري المحلي، مع اختلاف حجم التأثير بحسب قدرة الإنتاج المحلي وحجم الاستيرادات.
4. الفرضية الرابعة :يمكن أن يؤدي توزيع مواعيد صرف الرواتب على فترات مختلفة من الشهر إلى تقليل التذبذب الزمني في النشاط التجاري. (ويزيد حركة في السوق مما يؤدي الى زيادة السيولة النقدية في السوق)
5. الفرضية الخامسة :لا تؤدي زيادة الرواتب بالضرورة إلى التضخم بصورة مباشرة، وإنما يعتمد تأثيرها السعري على العلاقة بين نمو الطلب ونمو العرض، فضلاً عن عوامل أخرى مثل سعر الصرف والاستيرادات والتكاليف والسياسة النقدية.

خامساً :منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مفهوم الرواتب الحكومية وتحليل علاقتها بالسوق المحلية

ويمكن دعم ذلك بالمنهج الكمي من خلال استخدام بيانات شهرية أو سنوية عن

1. إجمالي الرواتب الحكومية
2. الإنفاق الاستهلاكي
3. مؤشر أسعار المستهلك
4. حجم المبيعات
5. الاستيرادات
6. أسعار الصرف
7. الناتج المحلي غير النفطي
8. الائتمان والسيولة المصرفية
9. وفي حالة توافر بيانات كافية، يمكن استخدام نماذج الانحدار والسلاسل الزمنية لاختبار العلاقات بين المتغيرات

سادساً : متغيرات البحث

المتغير	نوع المتغير
رواتب موظفي الدولة	مستقل
نشاط السوق المحلية	تابع
الإنفاق الاستهلاكي	وسيط
القوة الشرائية	وسيط
حجم الطلب	وسيط
حجم المبيعات	وسيط
التضخم	ضابط
سعر الصرف	ضابط
الاستيرادات	ضابط
الناتج المحلي	ضابط
أسعار السلع والخدمات	ضابط

ويمكن تمثيل العلاقة بصورة مبسطة بالصيغة الآتية

حجم الرواتب، الاستهلاك، الأسعار، الاستيرادات، سعر الصرف، الإنتاج المحلي() = نشاط السوق المحلية

سابعاً :مجتمع وعينة البحث يمكن أن يتكون مجتمع البحث من:

1. موظفي الدولة
2. الأسر العراقية
3. أصحاب المحال التجارية
4. أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة
5. العاملين في المصارف ومنافذ الدفع الإلكتروني
6. ويمكن اختيار عينة ميدانية من عدد من المحافظات العراقية، أو التركيز على محافظة محددة إذا كان البحث تطبيقياً.

ثامناً :مصادر جمع البيانات يعتمد البحث على المصادر الآتية:

1. وزارة المالية العراقية.
2. البنك المركزي العراقي.
3. الجهاز المركزي للإحصاء.

4. القوانين العراقية النافذة.
5. التقارير الاقتصادية الدولية.
6. الدراسات والبحوث الأكاديمية.
7. الاستبانة الميدانية.
8. المقابلات مع أصحاب الأنشطة التجارية والمحاسبين والموظفين.

ويُعد قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم)22(لسنة 2008 أحد المصادر القانونية الأساسية للبحث، وقد أدرجته وزارة المالية العراقية ضمن صفحة القوانين الخاصة بالرواتب.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري

أولاً : مفهوم الراتب

يمكن النظر للراتب من الناحية الاقتصادية على أنه نوع من النقود التي يحصل عليها الموظف العامل في مهنة معينة في فترة زمنية معينة.

أما بالنسبة لحالة العراق فإن التشريع المتعلق بمرتبات موظفي الدولة يعتمد على مجموعة من القواعد والقوانين وأهمها قانون رقم (22) لسنة 2008 بشأن مرتبات موظفي الدولة والقطاع العام .تحدد قواعد المرتب مبلغ المرتبات مع مراعاة العديد من العوامل مثل المؤهل الوظيفي والمنصب والموقع الجغرافي والخطورة والخبرة والطبقة الاجتماعية.

وهناك قانون آخر أساسي في الخدمة المدنية في العراق وهو قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960.

ثانياً : التمييز بين الأجر والراتب

يُعتبر الأجر عادة هو المصطلح الذي يمثل النقود التي يحصل عليها الشخص بسبب العمل الذي يقوم به والراتب عادة ما يعتبر هو الدخل الذي يحصل عليه الموظف الحكومي نتيجة لعمله المنظم.

من الناحية الاقتصادية يمثلان دخل العامل أو الموظف ولكن تحديد كل منهما وطبيعة العمل المرتبط بكل منهما يمكن أن يختلف وفقا لنظام التوظيف.

لذلك تم في هذا البحث استخدام مصطلح "مرتبات موظفي الدولة" للإشارة إلى الدخل الذي يحصل عليه العمال في الدولة والمؤسسات العامة.

ثالثا: هيكل الأجور وأهميته

يمكن تعريف هيكل الأجور بأنه الهيكل الذي يصنف مستويات الأجور ومستويات الوظائف والبدلات والمزايا الأخرى من أجل ضمان تحقيق درجة من الإنصاف في تحديد الأجر المالي للوظائف.

وتأتي أهمية هيكل الأجور في النقاط التالية:

1- تحقيق الإنصاف بين الوظائف
2- إقامة ربط بين الأجر والمسئولية/المؤهلات
3- تسهيل التخطيط المالي للمؤسسات
4- جعل مسار الوظيفة أكثر وضوحا
5- الشفافية
6- السيطرة على تكلفة العمالة
7- تسهيل متطلبات ميزانية الدولة المستقبلية

ينص القانون رقم 22 لسنة 2008 بشأن أجور العاملين بالقطاع الحكومي والقطاع العام على أن جدول الأجور والبدلات يشكل هيكلا لمستويات الوظائف والأجور والترقيات للأشخاص المشمولين بهذا القانون.

المبحث الثالث:تأثير رواتب الحكومة على السوق المحلي

أولاً:تأثير الرواتب على القدرة على الإنفاق

الرواتب هي تدفق منتظم للمال الذي يحصل عليه الناس من العمل الذي يقومون به ويمكنهم الاعتماد عليه أثناء إعداد ميزانيتهم.مع زيادة مقدار المال الذي يمكن للناس إنفاقه تزداد القدرة على الشراء أيضاً.هذا الترابط موجود بشرط أن تبقى العناصر الأخرى كما هي.لذلك هناك السلسلة التالية التي من خلالها تؤثر الرواتب على السوق:
الراتب ←مال للإنفاق ←المستهلكات ←الطلب ←المبيعات ←الأعمال

ثانياً:تأثير الرواتب على الطلب المحلي
مع تلقي الرواتب بشكل منتظم جزء من الراتب ينفق على تلبية الاحتياجات الأساسية وغير الأساسية.وهذا يؤدي إلى الحركة الدائرية في السوق ويزيد من الطلب على السلع والخدمات التالية:
1.منتجات غذائية
2.ملابس
3.نقل
4.سكن
5.تعليم
6.رعاية صحية
7.خدمات الاتصالات
8.خدمات شخصية
9.سلع دائمة
لذلك الرواتب التي كانت في البداية مصاريف حكومية أصبحت مصادر للطلب.

ثالثا:تأثير الرواتب على النشاط الاقتصادي
تنتقل نفقات المستهلكين الأموال من القطاع الأسري إلى القطاع التجاري في سلسلة اقتصادية وهذه الآلية يمكن أن تسمى "دورة نقل الدخل" الحكومة ←الموظف ←التاجر ←المورد ←المنتج ←العامل ← الاستهلاك وهذه الآلية تعمل بشكل أفضل إذا كانت الجزء الأكبر من السلع والخدمات المطلوبة يتم إنتاجها محلياً.

رابعا: التأثير الإيجابي لرواتب الحكومة
1-زيادة الطلب حيث أن زيادة الرواتب تزيد من القوة الشرائية وتحفز الطلب على السلع والخدمات.
2- الاستقرار المالي للأسرة حيث أن وجود راتب مستقر يساعد الأسر على تخطيط النفقات الشهرية وتأدية الالتزامات.
3- دعم الأعمال الصغيرة حيث سيستفيد أصحاب المحلات والأعمال الصغيرة من نفقات المستهلكين.
4-زيادة دوران السيولة حيث أن النفقات ستساعد على تحريك الأموال بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.
5- دعم الاستقرار الاجتماعي حيث أن وجود راتب منتظم سيقلل من عدم اليقين فيما يتعلق بتغطية الاحتياجات الأساسية.

خامسا: الآثار والمخاطر السلبية
1-زيادة عبء الميزانية حيث أن توظيف المزيد من الموظفين أو زيادة الرواتب باستمرار يزيد من الإنفاق الحالي ويقلل من المرونة المالية للحكومة.وبشكل خاص صندوق النقد الدولي في تقييمه للعراق يذكر أن زيادة إنفاق الحكومة على الأجور هو التحدي للاستدامة المالية وأن إصلاح الأجور هو من الأولويات.
2- الضغط على الإنفاق الاستثماري إذا زاد نصيب الإنفاق الحالي في الميزانية سيتم تقييد الأموال المخصصة للإنفاق الاستثماري (البنية التحتية، الطاقة، النقل والمشاريع الإنتاجية).وبحسب البنك الدولي فإن نمو الإنفاق الحالي بما في ذلك الأجور هو أحد المحركات الرئيسية لهيكل الإنفاق العام للعراق.
3-زيادة الطلب على السلع المستوردة إذا كانت قدرة الإنتاج المحلي محدودة سيتم إنفاق الأموال على استيراد السلع مما يقلل من تأثير الإنفاق في الاقتصاد المحلي.

4- الضغط على الأسعار على الرغم من أن زيادة الرواتب لا تسبب التضخم في حد ذاته إلا أنه قد يساهم في ضغط الأسعار إذا فاق نمو الطلب استجابة العرض.
5- تشويه سوق العمل حيث أن وظائف الحكومة تتمتع باستقرار عال وفوائد فربما تصبح أكثر جاذبية من الوظائف في القطاع الخاص وبشكل خاص صندوق النقد الدولي ذكر أن توسع القطاع العام وفوائده يؤثر على الأجر الاحتياطي وكفاءة سوق العمل.

المبحث الرابع : رواتب الحكومة والاستدامة المالية في العراق

تتسم اقتصاديات العراق بمستوى عال من الاعتماد على ايرادات النفط وبالتالي حساسية ميزانية الحكومة للتغيرات في أسعار النفط وايراداته.ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF) ستظل ايرادات النفط من المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة في العراق لسنوات عديدة قادمة حيث أن الأساس في الإيرادات غير النفطية لايزال محدودا لذلك يتطلب أي زيادة في الالتزامات الدائمة ومنها الرواتب مصدرا مستقرا ومستداما للتمويل.
ليس المقصود من ذلك الخروج من المشكلة بقطع الرواتب بشكل تعسفي بل على العكس من ذلك فهذا يعني:
1- تحسين كفاءة التوظيف.
2- محاربة الموظفين الوهميين.
3- تحسين الرقابة على كشوف المرتبات.
4- ربط التوظيف بالاحتياجات الحقيقية.
5- تطوير الإيرادات غير النفطية.
6- دعم القطاع الخاص.
7- زيادة الإنتاج المحلي.
لقد أشار البنك الدولي بالفعل إلى الصعوبات في إدارة كشوف مرتبات العراق ومنها أنظمة المعلومات المتناثرة والمشاكل المرتبطة بالموظفين الوهميين وعمليات الدفع المتعددة مما يجعل رقمنة ومراقبة الرواتب مهمة هامة.

المبحث الخامس : مقترح لتنظيم توقيت صرف رواتب موظفي الدولة

أولا : فكرة المقترح
يقترح هذا البحث استكشاف إمكانية تقسيم توقيت صرف رواتب موظفي الدولة إلى فترات مختلفة من الشهر بدلا من صرفها في فترة زمنية متقاربة فعلى سبيل المثال بعد إجراء الدراسات القانونية والبنكية والتقنية قد يكون من الممكن اعتماد نموذج تجريبي حيث:
جزء من الوزارات والمؤسسات - في بداية الشهر.
جزء آخر - في منتصف الشهر.
والجزء الثالث - في نهاية الشهر.
لا يتضمن المقترح تغيير أو تأخير يوم الصرف بل تنظيم الوقت الذي تتم فيه التدفقات النقدية.

ثانيا : الأساس الاقتصادي للمقترح
يستند الأساس الذي تقوم عليه الحل المقترح على افتراض أن صرف مبلغ كبير من المال لعدد كبير من الأشخاص في فترة زمنية قصيرة قد يؤدي إلى تراكم نفقاتهم في أيام معينة فإذا تم توزيع التدفقات النقدية على مدار الشهر فستساعد في توزيع النشاط التجاري والاستهلاكي بشكل أكثر انتظامًا. قد يبدو الأمر كما يلي:
صرف الرواتب بشكل مركز
الرواتب ←سيولة عالية لفترة قصيرة ←زيادة مؤقتة في الطلب ←انخفاض نسبي بعد ذلك.
على النقيض من صرف الرواتب على فترات متباعدة
الرواتب ←تدفقات مستمرة ←طلب مستقر ←انتظام أكبر في النشاط التجاري.
ومع ذلك يجب التعامل مع النتيجة السابقة على أنها فرضية بحثية ويجب اختبار صحتها في الميدان وعلى المستوى الإحصائي ولا يمكن اعتبارها نتيجة مؤكدة حتى يتم تحليلها.

ثالثا: التأثير المتوقع للاقتراح

1. انتظام النشاط التجاري يمكن لتنويع تدفقات النقد أن يساعد في تحقيق طلب أقل تركيزاً مما يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على استمرارية الأنشطة التجارية على مدار أيام الشهر.
2. إدارة السيولة بكفاءة يمكن للتنويع الزمني للرواتب أن يؤثر بشكل إيجابي على تدفقات السيولة بين حسابات البنك وبوابات الدفع الإلكترونية.
3. تأثير إيجابي على الشركات الصغيرة يمكن للشركات التي تعتمد على المبيعات اليومية أن تستفيد من الطلب الموزع على مدار فترة زمنية أطول.
4. تحسين إدارة الشؤون المالية للعائلات يمكن لبعض العائلات التي يعمل فيها أفراد مختلفون في قطاعات مختلفة أن تستفيد من تواريخ دفع الرواتب المتنوعة إذا نظم النظام بشكل واضح وموثوق.
5. زيادة استخدام نظام البنك يمكن لمثل هذا النظام أن يشجع على إتمام المدفوعات وتحويل الأموال باستخدام البنوك والنظم الإلكترونية بدلاً من سحب النقد مرة واحدة.

رابعا: مثال عملي افتراضي

بافتراض موقف في عائلة واحدة من أفرادها يتلقى راتبه في بداية الشهر بينما يتلقى آخر في منتصف الشهر فستكون هناك تدفقات مالية اثنتان في الشهر بدلاً من واحدة. سيكون ذلك مفيداً في:

1. توزيع النفقات.
2. تقليل الاقتراض على المدى القصير.
3. تنظيم سداد الالتزامات.
4. تحسين إدارة المصروفات الشهرية.

هناك أيضا فرصة لمواصلة الإنفاق الاستهلاكي في فترات مختلفة من الشهر. لايجب أن يحدث هذا النتيجة في كل العائلات ولكنها ستعتمد على مقدار الدخل والالتزامات وسلوك الاستهلاك.

خامسا: اقتراح بطاقة الدفع الإلكتروني

في مسار البحث كان هناك أيضا اقتراح بدراسة إمكانية دفع رواتب الموظفين الحكوميين من خلال حسابات البنك وبطاقات الدفع الإلكتروني. من المفترض أن يساهم ذلك في زيادة استخدام نظام البنك بشكل أكثر تكرارا، وتحسين تتبع التدفقات المالية، وتقليل المعاملات النقدية المباشرة. ولكن من المهم التأكيد على أن تقييد الإنفاق إلى بطاقة واحدة أو القضاء التام على استخدام النقد ليس شرطا لتحقيق الاستقرار في الأسعار. الدفع الإلكتروني لا يستبعد التضخم بحد ذاته.

يتحدد الاستقرار في الأسعار بشكل أساسي من خلال التوازن بين العرض والطلب والسياسة النقدية والمالية وأسعار الصرف والواردات وتكلفة الإنتاج والمنافسة في السوق. وبناء على ذلك فإن أكثر الاقتراحات ملاءمة هو: توسيع نطاق المدفوعات الإلكترونية،تنظيم تواريخ سداد الرواتب + زيادة سيطرة البنك + توفير خيارات متعددة للدفع.

سادسا: مناقشة التأثير المقترح على التضخم

يجب أن يتم ذلك بحذر لافتراض أن تنظيم سداد الرواتب على مدار الشهر سيجعل التضخم "في سبات". التضخم ظاهرة اقتصادية ذات أسباب متعددة وليس له علاقة بعامل واحد. ومع ذلك يمكن للاقتراح أن يؤثر على النمط الزمني للطلب والسيولة ولكن ليس بالضرورة معدل التضخم السنوي. بما أن حجم الرواتب السنوية لا يتغير فإن تغيير جدول تواريخ سداد الرواتب لن يغير القوة الشرائية الإجمالية في السنة ولكن التوزيع الزمني. وبناء على ذلك يمكن اختبار الفرضية التالية:

تنويع تواريخ سداد الرواتب سيساعد في تقليل التقلبات الشهرية في الطلب والسيولة ولكن تأثيره على معدل التضخم الإجمالي يجب أن يتم اختباره إحصائيا بشكل مستقل. مثل هذا النهج يوفر صياغة أكثر دقة من القول بأن الإجراء المقترح سيقضي بالتأكيد على التضخم.

سابعا: النتائج المتوقعة
بناء على الإطار النظري والدراسات والتقارير الاقتصادية السابقة يمكن توقع النتائج التالية: هناك علاقة إيجابية بين انتظام سداد الرواتب ومستوى القوة الشرائية للعائلات. سداد الرواتب هو من العوامل الهامة في تحفيز الطلب على السلع والخدمات. تستفيد الشركات من زيادة الإنفاق الاستهلاكي. هناك احتمال عال بأن يتم توجيه الطلب جزئيا إلى الواردات بسبب ضعف الإنتاج المحلي.
1. العلاقة بين تأثير سداد الرواتب على الأسعار واستجابة العرض للطلب.
2. زيادة أهمية إصلاح إدارة سداد الرواتب في ضوء الاعتماد على الشؤون المالية العامة في العراق على النفط.
3. إمكانية المساهمة في انتظام الأنشطة التجارية والبنكية باستخدام تواريخ توزيع سداد الرواتب.
4. ضرورة إجراء دراسة تجريبية قبل تنفيذ الاقتراح.
5. عدم إمكانية اعتبار توزيع الرواتب الحل الوحيد لمشكلة التضخم.
6. ضرورة دمج سياسة الرواتب مع سياسة الإنتاج والاستثمار والقطاع الخاص والسياسة النقدية.

المبحث الثامن: الاستنتاجات

من الواضح من الدراسة أن رواتب الموظفين الحكوميين من بين العوامل الهامة في الطلب المحلي في العراق نظراً لضخامة القطاع العام ولوجود عدد كبير من الأسر التي تحصل على دخل من الحكومة.
تؤثر رواتب اقتصاد السوق من خلال مسارات مختلفة تبدأ بزيادة دخل الأسرة ثم الاستهلاك وأخيراً تداول الأموال بين التجار والمنتجين.
من ناحية أخرى فإن زيادة الرواتب دون تعزيز الإنتاج المحلي قد تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المستوردة وبالتالي خلق ضغط على الأسعار بسبب زيادة الطلب.
إن حجم فاتورة الرواتب ليس مشكلة اقتصادية مستقلة بل هو مرتبط بقضايا الاستدامة المالية وسوق العمل والإنتاجية والاستثمار وتنويع الدخول.
الحل المقترح لدفع الرواتب على مدار الشهر هو مفهوم قابل للتطبيق وقد يثبت فعاليته في إدارة التدفقات النقدية والأعمال التجارية ولكن فعاليته يجب أن تقيم على أساس البيانات الفعلية قبل وبعد تنفيذ السياسة.

التوصيات
يوصي البحث بما يلي:
إجراء بحث كمي حول العلاقة بين رواتب الموظفين الحكوميين وحجم المبيعات في السوق محلياً. إنشاء قاعدة بيانات شهرية تربط بين الاثنين وتتضمن معلومات عن إنفاق المستهلكين والأسعار والواردات. إجراء تجربة دفع الرواتب على مراحل خلال الشهر. لا ينظر إلى دفع الرواتب كحل لمشكلة التضخم بل كوسيلة محتملة لتنظيم توقيت السيولة. زيادة استخدام النظام المصرفي والدفع الإلكتروني. إنشاء أنظمة لإدارة الرواتب وربطها إلكترونياً بقواعد بيانات الموظفين. التعامل مع قضية التوظيف المزدوج والرواتب غير العادلة. ربط زيادة فاتورة الرواتب بالقدرة المالية للدولة ومعدل النمو الاقتصادي. تشجيع تنمية الزراعة والصناعة محلياً حتى يتسنى للتوريد أن يتبع الطلب. تقوية القطاع الخاص لإنشاء فرص عمل وتقليل الاعتماد على التوظيف الحكومي. زيادة مصادر دخل الحكومة وتقليل الاعتماد على صادرات النفط. تخصيص حصص كافية من الأموال العامة للاستثمار في البنية التحتية والإنتاج. تحسين القطاع المصرفي وزيادة استخدام الدفعات الإلكترونية. تجربة دفع الرواتب على مراحل وقياس تأثيرها على المبيعات والسيولة والأسعار قبل تعميمها. التأكد من مشاركة وزارات المالية والبنك المركزي والبنوك التجارية وغيرها من الوزارات ذات الصلة في تقييم المقترح.

نموذج مقترح للبحث التطبيقي
يمكن اختبار المقترح بمقارنة بعض مؤشرات السوق في فترتين:
الفترة 1: الطريقة الحالية لدفع الرواتب.
الفترة 2: طريقة تجريبية لدفع الرواتب على مراحل.
ومقارنة:
حجم المبيعات اليومية.
حجم السحب من البنوك.
قيمة معاملات الدفعات الإلكترونية.
حجم معاملات الأعمال.

أسعار مجموعة من السلع.
حجم السيولة.
حجم الطلب على السلع الأساسية.
ويمكن بناء نموذج إحصائي بسيط كما يلي:
نشاط السوق $\beta_1 + \beta_0$ = الرواتب β_2 + توقيت الدفع β_3 + التضخم β_4 + سعر الصرف β_5 + الوارداتε +
وبالتالي يصبح المقترح فرضية يمكن قياسها علمياً واختبارها.

الخاتمة

باختصار فمن الواضح أن خاتمة هذا البحث توضح أهمية رواتب الموظفين الحكوميين في الاقتصاد العراقي فهي ليست فقط مصروفاً للحكومة بل هي أيضاً من الأدوات الرئيسية لنقل الإنفاق الحكومي إلى المواطنين والأسواق فهناك مصروفات تنجم عن الرواتب تساعد على إدامة الطلب والتقدم في الأنشطة التجارية والخدمية ولكن تأثيرها يعتمد على قدرة الإنتاج المحلي على تلبية هذا الطلب . وتوسيع ميزانية الأجور يمكن أن يعتبر تهديداً للمالية العامة العراقية نظراً لاعتماد العراق على الدخل القادم من النفط فهناك منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد أشارت إلى الحاجة إلى إصلاح إدارة ميزانية الأجور وتطوير القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد . ولكن من ناحية أخرى يقدم هذا البحث اقتراحاً حول توزيع تواريخ دفع الرواتب خلال الشهر باستخدام المدفوعات الإلكترونية وهذا الاقتراح يمكن أن يساعد على تحقيق تدفق نقدي أكثر ثباتاً والأنشطة التجارية ولكن يجب اختبار كفاءته أولاً وقياسها إحصائياً .وبالتالي يصبح من الواضح أن السياسة المثلى للرواتب لايمكن أن تقتصر على رفع أو خفض الرواتب فهناك حاجة إلى النظر إلى الرواتب ضمن إطار النظام الاقتصادي ككل بما في ذلك العناصر التالية:المالية العامة والسياسة النقدية والإنتاج المحلي وسوق العمل والبنوك والأسعار والاستثمارات.

المصادر والمراجع

1 أولاً :المصادر القانونية

قانون الخدمة المدنية رقم (24)لسنة 1960المعدل .(1960) .التشريعات العراقية.
قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22)لسنة .(2008) .2008الوقائع العراقية، العدد (4074)، 12أيار .2008
وزارة المالية العراقية) .د.ت) .(.قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22)لسنة 2008وتعديلاته .الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية.

2 ثانياً :التقارير الدولية

International Monetary Fund. (2025a, May 15). Iraq: Concluding statement of the 2025 IMF Article IV mission.
International Monetary Fund. (2025b). Iraq: 2025 Article IV consultation—Press release; staff report; and informational annex (IMF Staff Country Reports No. 2025/183).
World Bank. (2021). Iraq human development public expenditure review.
World Bank. (n.d). Iraq systematic country diagnostic.
World Bank. (n.d). Strengthening public financial management oversight and accountability institutions in Iraq.

3 ثالثاً :مصادر البيانات والإحصاءات

البنك المركزي العراقي (د.ت) .التقارير والنشرات الإحصائية المتعلقة بالسيولة والأسعار والقطاع المصرفي .الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.
الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية .(د.ت.) .البيانات الإحصائية المتعلقة بالأسعار والاستهلاك والحسابات القومية .الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء.
وزارة المالية العراقية .(د.ت.) .البيانات المتعلقة بالموازنة العامة والإنفاق الجاري وفاتورة الرواتب .الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية.